



موقف الولايات المتحدة الأمريكية من الثورات العربية عام ٢٠١١ مصر وليبيا أنموذجان

ميثاق خيرالله جلود

مدرس/ قسم الدراسات السياسية والإستراتيجية/
مركز الدراسات الإقليمية/ جامعة الموصل

مستخلص البحث

كان العام ٢٠١١ التاريخ الفاصل بين صمت الجماهير العربية واستكانتها لأوضاع متردية، وبين انتفاضتها لاسترداد حقوقها المسلوبة. وقد سجلت تونس السبق فثار شبابها على زين العابدين بن علي الذي أراد البقاء في الحكم حتى وفاته، ومن ثم جاءت الثورة المصرية والتي من الممكن أن نعتها الأهم وذلك لان مصر كانت دوما الملهم للجماهير العربية في عدة مجالات، أما الثورة الليبية فقد كان الرد القاسي من العقيد معمر القذافي على الثوار سببا في تحول الثورة من سلمية إلى مسلحة فضلا عن أنها جرت تدخلا دوليا، أما سوريا فمازلت نتيجة ثورتها لم تحسم بعد إلا أن عجلة التاريخ لاتعود إلى الوراء، وقد كانت ثورة اليمن مختلفة قليلا وبخاصة بعد التدخل السعودي الخليجي الذي امن مخرجا للرئيس السابق علي عبدالله صالح وذلك للتأثير اليمني المباشر على دول الخليج. وفيما يخص الموقف الأمريكي من الثورات العربية فقد تفاعلت الإدارة الأمريكية مع الأحداث إلا أنها لم تستطع توجيهها.

مقدمة

شهد العالم العربي عام ٢٠١١ حركات تغيير لم تكن متوقعة، أدخلت العالم العربي في مرحلة تاريخية جديدة بعد فترات من الصمت والتراجع والتخلف، خيم سواده على جميع مفاصل حياة المواطن العربي، ومن المعلوم أن سببه الأول الطغم والدكتاتوريات الحاكمة وماتملكه من آلة بطش لكل من يعارض أو يطالب بحقوقه المسلوبة، لذلك فإن الشباب العربي الذي



خرج في تونس ومصر وليبيا واليمن وسوريا وضع نفسه مشروع فداء لصالح الأجيال القادمة والتي من المؤمل أن تجني ثمار هذه الثورات إذا ما سارت باتجاهها الصحيح، واستطاع من يتسلم السلطة الشرعية والتي يمنحها له الشعب، أن يقف بوجه التحديات والمشكلات الداخلية لبلدان أنهلكها الفساد وضعف الثقافة العامة للمواطنين، فضلاً عن التحديات الخارجية والمتمثلة بمصالح الدول الكبرى وإسرائيل، إذ من السذاجة الاعتقاد أن هذه القوى ستترك الثورات العربية وما أنتجته أن تسير دون أن تتدخل لجذبها نحو ما يؤمن مصالحها الإستراتيجية، وبخاصة الولايات المتحدة وروسيا الاتحادية الباحثة عن مجد قديم تجددته على حساب العرب. ومن هذا المنطلق وسواء انبرت وستبيري أقلام أكاديمية تتناول الموضوع بالبحث والتحليل لمد القارئ وصانع القرار العربي بقاعدة بيانات وفق أسس علمية تضاف إلى ما يملكه من قنوات معلومات، وها نحن نرى مراكز البحث والتحليل الأجنبية كيف تلقفت الموضوع وباشرت بنشر دراساتهما، التي كانت أضعافاً مضاعفة لما تناوله العرب أنفسهم ومن هنا جاء هذا البحث محاولاً توثيق وفهم الموقف الأمريكي من الثورات العربية من خلال الحالتين المصرية واللبيية، واللذان مثلتا مادة مهمة تم تداولها والتعاطي معها من الإدارة الأمريكية والإعلام ومراكز البحوث والرأي العام باهتمام كبير. وقد تم تناول الموضوع من خلال أربعة محاور هي:

- 1- الثورات العربية عام ٢٠١١.
- 2- موقف الولايات المتحدة من الثورات العربية عام ٢٠١١.
- 3- الموقف الأمريكي من ثورة مصر.
- 4- الموقف الأمريكي من ثورة ليبيا.



أولاً: الثورات العربية عام ٢٠١١

لسنوات طويلة قناعة ترسخت بأن التغيير في العالم العربي رهن بأمرين الأول القضاء والقدر بموت الحكام، والثاني لانقلاب عسكري أو تدخل خارجي باحتلال أو ما شابه، وفي ظل هذه المعادلة كانت الشعوب العربية غائبة تمامًا عن المشهد السياسي، فتورة الشعوب لم تكن خياراً محتملاً، وفجأة حدث ما لم يكن في الحسبان وانتفض الشارع، حيث انطلقت الشرارة الأولى من تونس ثم تبعها مصر، فاليمن، وليبيا، ومن تبقى من الدول العربية لابد أن تمر عليهم رياح التغيير، هذا الحراك الثوري أجبر باقي الدول العربية لاتخاذ خطوات وقائية شملت إصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية لاحتواء غضب الشعب العربي^(١).

البداية كانت من تونس التي اندلعت ثورتها في السابع عشر من كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٠، ففاجأت الجميع بثورتها الشعبية التي أطاحت بحكم زين العابدين بن علي (١٩٨٧-٢٠١٠)^(٢)، الدكتاتور المحسوب من عناصر التحالف الأميركي الغربي، ولن يكون بوسع أحد القول إن الغرب لم يفاجأ بتلك الثورة، بدليل موقفه الأولي منها والذي اتسم بالارتباك الواضح، لكن الشارع ما لبث أن فرض نفسه ولم يجد الغرب بدا من دعم الثورة، ومن ثم السعي لتحويل مسارها على نحو لا يسمح لها بتهديد مصالحه ومصالح إسرائيل، وهذا هو المخاض الذي يتعين على الشعوب العربية أن تخوضه بعد إسقاط الدكتاتوريات. بعد تونس وفي الخامس والعشرين من كانون الثاني/ يناير جاءت الثورة المصرية الأكثر أهمية وتأثيراً من زاوية أنها تتعلق بدولة محورية في المنطقة، ولو كان بوسع الولايات المتحدة مساعدة النظام على البقاء لما ترددت لحظة، الأمر الذي ينطبق على إسرائيل التي كانت تعد الرئيس مبارك "كنزاً إستراتيجياً" بحسب تعبير بنيامين بن إيلعازر (وزير الصناعة الإسرائيلي الأسبق) والصديق الشخصي لمحمد حسني



مبارك (١٩٨١-٢٠١١)، لكن مساعي تمهيد الثورة وفرض سيطرة العسكريين عليها فشلت. بعد تونس ومصر جاءت الثورة اليمنية في الثالث من شباط/فبراير ٢٠١١ ولم تكن هناك مصلحة واضحة للغرب في إنجاح الثورة، لذلك كان للمملكة العربية السعودية اليد الطولى، فهي لا تريد تغييراً ثورياً في اليمن من الممكن أن يؤدي إلى فوضى تؤثر بشكل مباشر على دول الخليج العربي، لذلك تم توفير مخرج للرئيس السابق علي عبدالله صالح (١٩٩٠-٢٠١١) عبر المبادرة الخليجية^(٣).

يمكننا القول أن الثورة الليبية كانت مفاجئة أيضاً، ولولا الموقف الفرنسي الذي جر الموقفين الأميركي والأوروبي لما وقع التدخل العسكري الأجنبي أصلاً، وخلاصة الإستراتيجية الفرنسية في ليبيا تتعلق بالاقتصاد قبل كل شيء طمعاً في بلاد واسعة مدججة بالثروات، كانت بريطانيا وإيطاليا وأميركا قد حصلت منها على عقود ضخمة عن طريق العقيد معمر القذافي (١٩٦٩-٢٠١١)^(٤). في الحالة السورية كانت الثورة بقوتها وحيويتها مفاجئة للنظام وللغرب في آن واحد، بل لقوى المعارضة أيضاً، وفي هذا الصدد سيقول البعض إن مصلحة الولايات المتحدة والغرب وإسرائيل تتمثل في التخلص من نظام مقاوم وممانع، وهذا رأى فيه اخذ ورد، إلا أن الأقرب إلى المنطق أن إدراك تلك الفئات لحقيقة أن الثورة السورية ستنتصر في نهاية المطاف وأن البديل قد يكون أسوأ بالنسبة لهم، هو الذي دفعهم للدخول على خطها من أجل رسم معالم ذلك البديل، لاسيما أن انتصار السوريين بقواهم الذاتية سيعني أن النظام الجديد سيكون أكثر مقاومة وممانعة معبراً عن إرادة الشعب، وفي هذا السياق تحديداً نشير إلى تصريحات عاموس جلعاد (رئيس الهيئة السياسية والأمنية بوزارة الدفاع الإسرائيلية) والتي ذهب فيها إلى أن سقوط نظام بشار الأسد ستترتب عليه (كارثة كبرى على إسرائيل). إن أمة جديدة في طور الولادة اليوم، بل ولدت بالفعل من رحم الثورات، أمة قوية الإرادة تعرف مصطلحاتها جيداً، أمة ترفض حكام التبعية للغرب، وعناوين



الفساد في الداخل، أمة تريد الحرية والكرامة في الداخل، والعزة في التعامل مع قوى الخارج^(٥). وبخاصة الولايات المتحدة القوة العظمى الأبرز في العالم.

ثانياً- موقف الولايات المتحدة من الثورات العربية عام ٢٠١١

أخذ موضوع البحث عن دور أمريكا في الثورات العربية وما بعدها، مساحة كبيرة من الحوار في الإعلام العربي، وساد فيه الكثير من التحليلات والإشاعات والتسريبات، ونظرا لأهمية هذا التحول في المنطقة من جهة، وفي التعامل الدولي معه من جهة أخرى، فإن استنكار ودراسة السياسات الأمريكية في ظل الثورات العربية واتجاهاتها وتحدياتها يعد مسألة مفيدة لإنضاج الحوار وتوسيع نطاقه وعمقه من الباحثين والسياسيين والإعلاميين العرب^(٦).

يتطابق موقف الولايات المتحدة من ثورات ٢٠١١ مع المواقف الغربية عامة، إذ يبحث الطرفان عن مصالحهما قبل كل شيء بغض النظر عن أي سبب آخر معلن أم غير معلن^(٧).

ووسط مشهد الانتفاضات بدت الولايات المتحدة مذهولة بما يحدث، رغم إعطائها انطبعا بأنها على علم بما يجري، وانعكس ذلك على مواقفها المعلنة، ففي البداية حاولت مساندة حلفائها والحفاظ على مصالحها، وعندما تصاعدت الاحتجاجات أخذت مواقف واشنطن لهجة أكثر حدة لتصل إلى التدخل العسكري لحماية إسرائيل إذا تطلب الأمر، ومع تمكن الثوار من فرض إرادتهم عاودت واشنطن تغيير موقفها مجددا لتصطف مع الشارع في بعض الدول دون الأخرى لتحسين الصورة، مرددة عبارات الدعم والتغيير والتحول نحو الديمقراطية كعادتها، ونبذ العنف المفرط في ظل تدخل عسكري في ليبيا^(٨).

من المعروف أن المواقف السياسية في أمريكا ليست من صنع رجل واحد حتى لو كان الرئيس، إذ تتبلور المواقف السياسية في مدة زمنية ليست



بالقصيرة، ولا نجد المواقف في ردود الفعل اليومية أو الآنية، بل في فلسفة الإدارة الأمريكية تجاه القضايا السياسية، فأين نجد تلك الفلسفة لنتعرف على موقف أمريكا من (الربيع العربي)؟ الرئيس أوباما يقول إن الثورات تمثل حق تقرير المصير للشعوب، وهو يقول أيضاً: "نالت دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا استقلالها منذ زمن طويل لكن شعوبها لم تتله في كثير من الأماكن فلا قضاء أمين يسمع شكواها، ولا أجهزة إعلام مستقلة تُسمع صوتها، ولا حزب سياسي موثوق يمثل وجهات نظرها، ولا انتخابات حرة ونزيهة يختار فيها قائده. هذا هو الافتقار الحقيقي إلى حق تقرير المصير".

هذه الكلمة تلخص فلسفة الحكم في أمريكا، وهي فلسفة تبني عليها أمريكا سياستها الإستراتيجية، والشيء نفسه يُقال عن دعم أمريكا للديمقراطية والمساواة والعدل والحرية والتسامح خصوصاً التسامح الديني. فقد وقفت أمريكا مع هذه القيم موقفاً يتسم أحياناً بالشدة وأحياناً باللين. لكن علينا أن نعرف أن أمريكا تولي مصالحها عناية كبيرة، ومن مصالحها مراعاة الضغوط اللوية والانتخابية، ومصالحها في الداخل والخارج، ولو اختلفت مصالحها مع القيم الإنسانية لوقفت مع مصالحها ضد القيم الإنسانية، ولقد عجب المراقبون في العالم العربي من موقف أمريكا هل هو مع الحكام المستبدين أم مع الشعوب؟! فالصورة في هذا الصدد ليست واضحة كل الوضوح، ما جعل بعض العرب يتبنى فكرة التآمر. لقد شغلت أمريكا نفسها لسنوات طويلة وبنجاحه في رئاسة جورج بوش الابن (٢٠٠٠-٢٠٠٨) بالتبشير بحقوق الإنسان والديمقراطية والحرية للبلدان العربية، لكن هذا السعي ليس كل القصة، فأمريكا أيضاً سعت ما وسعها السعي للحفاظ على مصالحها، ولا بد أن يحدث تقاطع بين السعيين، هذا التقاطع هو ما يثير المراقب العربي ويجعله يتهم أمريكا أو يؤيدها أو يقف محتاراً. وقول الرئيس أوباما: "نحن نواجه فرصة تاريخية، فأمامنا فرصة إظهار أن أميركا تثمن كرامة البائع المتجول في تونس أكثر من القوة العاشمة لطاغية متسلط"، إذ



لم يقل أن أمريكا تثمن كرامة البائع التونسي أكثر من مصلحة أمريكا. لكن علينا أن نتوقع أن مصلحة أمريكا قد لا تتعارض مع كرامة البائع التونسي. أما إذا تعارضت فالمصلحة مقدمة على ما سواها. لكن في كل الأحوال لا يجب أن نلوم من يسعى لتحقيق مصالحه، لكن نلوم الشعوب التي لا تدافع عن حقوقها^(٩).

ومنذ الشرارة الأولى للثورات العربية انبرت خزانات الفكر (مراكز البحث) الأمريكي تدرس وتحلل ظاهرة الربيع العربي ومن أهم تلك الدراسات ما أصدرته مؤسسة خدمة أبحاث الكونجرس - وهي الذراع البحثي للكونجرس الأمريكي - وتعد بمثابة كشف حساب مفصل بتبعات الثورات العربية على مصالح أمريكا وسياساتها في المنطقة. التقرير كتبه ستة من خبراء الشرق الأوسط، وتناول مختلف القضايا التي تدور في عقلية صانع القرار الأمريكي بخصوص الثورات العربية مثل علاقتهم بمصر وسوريا والتيارات الإسلامية ودول الخليج وإيران وتأثير الثورات على إسرائيل. ويعود التقرير ليؤكد على تضارب مصالح أمريكا في المنطقة، فلديها على سبيل المثال تحالفات قوية مع بعض الدول العربية ومع إسرائيل في نفس الوقت، ويقول أيضاً حماية مصالح أميركا العسكرية والأمنية والاقتصادية تتعارض أحيانا كثيرة مع الدفاع عن حقوق وحريات شعوب المنطقة، وأن واشنطن نادراً ما انتصرت للحقوق والحريات على حساب المصالح، كما يشير التقرير أن سياسة أميركا في المنطقة اعتمدت لعقود على فرضيات أو تصورات سياسية معينة، وأن الثورات قوضت بعض أهم هذه الفرضيات وعلى رأسها أن الجماهير التي احتلت الميادين وأسقطت النظم أسقطت معها فرضية أن الخارج يمكنه أن يفهم العالم العربي ويتعامل معه جيداً من خلال التفاعل مع النخب فقط، وأدت إلى صعود عدد كبير من الفاعلين السياسيين الجدد وعلى رأسهم التيارات الإسلامية. وأضعفت الثورات من سلطة أجهزة الأمن في الدول التي قامت بها مما يفتح الباب لصعود عدد من التحديات الأمنية كتهريب السلاح



وعدم الاستقرار خاصة على الحدود وفي مناطق الأطراف. كما دفعت الثورات العربية في اتجاه تراجع ملف علمية السلام، ويشير التقرير أيضاً إلى أن قضية الكرامة بمستوياتها المختلفة من كرامة شخصية ووطنية وما تعنيه اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً تمثل أحد أهم مبادئ الثورات العربية وأنها قضية مرشحة لأن تكون محور هام لسياسات النظم العربية الجديدة في الداخل والخارج، وأنها قد تدفع القادة العرب الجدد لاتخاذ سياسات أكثر تحدياً للخارج، مما يحتم على الكونجرس وصناع القرار الأمريكي الوعي بذلك. وفي النهاية يقول التقرير أن إدارة أوباما تتبنى نوع من السياسة الهادئة تجاه المنطقة وشعوبها الثائرة وتتجنب الظهور بمظهر الساعي للتأثير على التغيرات الجارية حتى لا تتأثر مزيد من مخاوف الرأي العام العربي الثائر والساعي للكرامة الوطنية والمتخوف من التدخل الأجنبي والأميركي^(١٠).

إن هذا التقرير وغيره يؤكد أن السياسة الأمريكية تلتفت ورؤيتها الإستراتيجية ضربة قوية خرجت قدراتها عن الحسابات لدى مراكز التفكير وأجهزة الاستخبارات، حيث أن مراقبة ردود الفعل الأمريكية الأولية على هذه التحولات وتحليلاتها الأكاديمية أعطت الانطباع بأن ثمة صدمة تعرضت لها الإدارة الأمريكية، وأنها تحاول أن تبحث عن مساعد واتجاه يمكن لها من خلاله التدخل بشكل أو بآخر في عمليات التحول، أو على الأقل في مخرجاتها الانتقالية، تمهيدا للمحافظة على مصالحها الحيوية في المنطقة في مرحلة ما بعد الثورات، وبرغم تباين السلوك الأمريكي تجاه كل بلد عربي عن غيره، فإن العوامل الحاكمة له كانت معظمها عوامل محلية سواء على صعيد الزمن المتاح للتصرف، أو على صعيد قدرة الأصدقاء على تشكيل الحضور والمشاركة في التحول أو مابعد، أو على صعيد المصالح الحيوية الأمريكية فيها، أو وزن الدولة والتحول في التأثير على السياسة الأمريكية وهذه المصالح، ومن هنا سارعت الإدارة الأمريكية إلى المبادرة بتبني



وترويج دعمها لأي تحول ديمقراطي، بما في ذلك ضغوطها على حلفائها في الدول التي لم تصل لها رياح التغيير خوفاً من إسقاطها أو اقتلاعها، غير أنها لم تتمكن من السيطرة على مسار التحول بنسبة كبيرة في معظم هذه البلاد، فيما أوكلت إلى حلفائها الأوروبيين وغيرهم أخذ الدور الأكبر إلى حين تزايد المخاطر الأمنية على الكيان الإسرائيلي، وذلك بسبب صعود تيارات سياسية لها موقف جذري إيديولوجي من المشروع الصهيوني، وهي تقود الحملة ضده في المنطقة. أن الحكومات الجديدة منتخبة تمثل الشعوب، ولذلك فهي لا تملك أن تغامر بمستقبلها السياسي بتفاهات خاصة مع الولايات المتحدة بعيداً عن مصالح شعوبها من جهة، وبعيداً عن الشفافية من جهة أخرى، مما يوجه صانع القرار الأمريكي إلى تغيير فلسفة التعامل والتفاوض مع القادة الجدد لتكون تفاهات بين الولايات المتحدة والدول العربية وليس بين الحكام العرب والولايات المتحدة كما كان يحصل قبل الثورات^(١١).

وفيما يخص الأصوات غير الرسمية من إعلام ومؤسسات مجتمع مدني فقد انقسم كتاب الرأي في الصحف الأمريكية بين مؤيد للثورات العربية، ومعارض لها. فيقول توماس فريدمان (صحفي أمريكي مهتم بالشرق الأوسط) مثلاً أن الربيع العربي لا يمثل ثورة بمعناها الصحيح. ولكنه من جانب آخر يقف معها، ليتبنى التناقض الموجود في واشنطن. إلا أن هذه الأصوات بدأت تظهر بشكل واضح بعد نجاح الثورات وليس خلالها في إشارة واضحة إلى أن نتائج هذه الثورات عرضت لمصالح الأمريكية للخطر^(١٢).

ثالثاً: الموقف الأمريكي من ثورة مصر

انطلقت الثورة المصرية في الخامس والعشرين من كانون الثاني/ يناير بعد أن اتفق كثير من شباب مصر الثائر على النزول إلى ميدان التحرير



وسط القاهرة ليضعوا حدا لعقود من الحكم الاستبدادي، وإن كانت درجة استبداده أقل نسبة مما كان عليه الحال في ليبيا مثلاً، وخلال (١٨) يوماً استطاع ثوار مصر إسقاط الرئيس السابق محمد حسني مبارك ولم يكن، رفع إدارة أوباما يدها عنه السبب المباشر في سقوطه إذ أظهرت الإدارة الأمريكية ارتباكاً إزاء الثورة المصرية^(١٣)، فبعد اندلاع الثورة أخذت التصريحات الأمريكية مساندة حذرة للنظام المصري واتجهت نحو التآرجح بالتصريحات في تأييد حقوق الشعب إلى الدعوة لتغيير سلمي في مصر^(١٤)، ومنذ اليوم الأول للثورة حشد رئيس الوزراء الإسرائيلي نتنياهو أنصاره في الكونغرس الأمريكي، ليمارسوا ضغوطاً على إدارة أوباما، للعمل على بقاء مبارك في الحكم، وإبلاغه أن سقوط مبارك ستكون له عواقب وخيمة، وحسب ما ذكرته مراكز بحوث سياسية أمريكية، فإن أوباما ظل حبيس مأزق بين من يدعونه لتقبل الثورة في مصر كحقيقة لا مهرب منها، وبين أنصار الاتجاه المخالف والمضاد، وكما ذكر مشاركون في ندوات عقدت في واشنطن، فإن إعلان أوباما، ترحيبه بالثورة، وانبهاره بها كحدث غير تقليدي، جاء مخالفاً لنصائح جزء مهم من رجال حكومته ومساعديه الذين نصحوه بعدم التخلي عن مبارك^(١٥).

لقد انعكس عنصر المفاجأة، والرغبة في بقاء نظام مبارك على سلوك الولايات المتحدة تجاه الثورة المصرية، والذي تميز بتذبذب الموقف ما بين تأييد النظام، وتأييد الثورة، والمطالبة ببقاء النظام مع إدخال بعض الإصلاحات، وما بين رحيل النظام وإحداث حالة من الانتقال السلمي للسلطة، وحتى هذا الخيار شهد تذبذباً أيضاً ما بين الرغبة في الرحيل بعد انتهاء مدة الأشهر السبعة التي كانت متبقية لمبارك، وما بين الرحيل الفوري. وقد تأخر إعلان الموقف الأمريكي من الثورة انتظاراً لما ستسفر عنه الأحداث، وكان أول رد فعل صادر في هذا الصدد عن وزيرة الخارجية هيلاري كلينتون التي أشارت إلى أن الأوضاع في مصر مستقرة، والأمر



يتطلب إدخال بعض الإصلاحات، وهو ما يفسر تمسك الإدارة الأمريكية بمبارك، بالرغم من أن كلينتون أنكرت ذلك، بل أشارت عندما سئلت بعد الثورة عن أسباب هذا التذبذب، على أن واشنطن انتهجت منهجا متوازنا من الأزمة، ولم ترغب في الميل إلى أحد طرفيها "في إشارة إلى مبارك" حتى لا يدفع ذلك طرف ما "أي مبارك" لعمل أي شئ لائوافق عليه" في إشارة إلى إمكانية استخدام العنف المفرط^(١٦) في تفسير بعيدٍ عن الواقع.

وفي الثلاثين من كانون الثاني/ يناير أعلنت كلنتون أن الإدارة الأمريكية تريد انتقالا منظما للسلطة وقد علق الدكتور محمد البرادعي، بأن دكتاتور حكم لمدة ثلاثين عاما من غير الممكن أن يؤمن بالديمقراطية وإن الولايات المتحدة تخسر مصداقيتها بمثل هذه التصريحات، وفي الثالث من شباط/ فبراير ذكرت صحيفة نيويورك تايمز أن إدارة اوباما تناقش مع المسؤولين المصريين اقتراحا لمبارك بتسليم السلطة إلى حكومة انتقالية برئاسة عمر سليمان بدعم من الجيش المصري كما دعا بايدن مبارك إلى وقف الاعتقالات وإلغاء قانون الطوارئ، وفي الوقت نفسه أعلنت الإدارة الأمريكية أنها ستعيد النظر بمسألة المساعدات الأمريكية لمصر في إشارة للضغط على حكومة مبارك^(١٧).

يلاحظ أن واشنطن كانت حريصة خلال هذه المرحلة على الحفاظ على مبارك، أو إعداد بديل له، ومن هنا فإن هناك بعض التحليلات ترى أن واشنطن هي التي ضغطت على مبارك من أجل تعيين عمر سليمان نائبا له من أجل امتصاص غضب المحتجين من ناحية، وطمأنة تل أبيب من ناحية ثانية، ثم إمكانية تفويض الصلاحيات له في حالة الاضطرار، ولعل هذا يفسر التسريبات الأمريكية قبل قيام مبارك بإلقاء خطابه الأخير في العاشر من شباط/ فبراير "ليلة التنحي". أما بالنسبة للمرحلة الثانية، فهي الخاصة بموقعة الجمل الشهيرة، والتي اضطرت الولايات المتحدة ليس إلى تأييد ماجاء في خطاب مبارك الثاني قبل الموقعة بيوم، والخاص بعدم



ترشحه لفترة قادمة بعد انتهاء مدة ولايته، فحسب وإنما مطالبته بالرحيل الفوري تماشياً مع باقي المواقف الدولية الأخرى كالمواقف الأوروبية أو الأممية، بعدما أكدت استطلاعات الرأي الأمريكية التي أجراها معهد جالوب الشهير لقياس توجهات الرأي العام يوم الخامس من شباط/ فبراير، تأييد ٨٢% من الأمريكيين للثورة المصرية مقابل عدم تعاطف ٧% معها^(١٨).

تكتسب مصر أهمية إستراتيجية كبيرة لدى الإدارة الأمريكية إذ تقدم الولايات المتحدة مساعدات إلى مصر متوسط قيمتها ٢ مليار دولار سنوياً منذ توقيع اتفاقية كامب ديفيد عام ١٩٧٩^(١٩) انطلاقاً من أهمية موقعها الجيوستراتيجي فضلاً عن الثقل المصري في إطار ما كان يعرف بالنظام الإقليمي العربي، فعملت واشنطن على تحجيم هذا الدور بصورة كبيرة منذ عهد الرئيس جمال عبدالناصر (١٩٥٦-١٩٧٠)، أو احتواء النظام المصري وتطويعه لخدمة المصالح الأمريكية والإسرائيلية كما حدث إبان عهد السادات ومبارك. وقد ازدادت هذه الأهمية الاستراتيجية بعد اندلاع الثورة^(٢٠).

المأزق الأمريكي في مصر الثورة تحدث عنه كثيرون من الساسة والخبراء، منذ اليوم الأول لنجاحها، ومنهم هيلاري كلينتون، وهنري كيسنجر، مع إقرار كل منهما بضرورة تغيير السياسة الأمريكية في المنطقة، واعترافهم بأن الولايات المتحدة تواجه صعوبة في الموازنة بين ضرورات تأييد موجات الديمقراطية، وبين الخوف من نتائجها على مصالحها الإستراتيجية، وإن كان أوباما قد حاول أن يؤكد لحلفاء الولايات المتحدة، الخائفين من هذه الثورات، أن أمريكا لن تتخلى عنهم^(٢١).

يشير تقرير الكونكرس الأمريكي - سالف الذكر - أن الثورة المصرية فتحت الباب لصعود قوتين سياسيتين أساسيتين، وهما المجلس الأعلى للقوات المسلحة، والإسلاميين وأن المعسكرين سوف يتنافسان معاً في المدى المنظور على صياغة سياسات مصر وأن على أميركا أن تستعد لتحول



السلطة بعيداً عن المؤسسات الأمنية والعسكرية والتعامل مع نخب مدنية جديدة لاتعرفها ولم تتعاون معها في المستقبل، وربما لم تكن ترغب في التعامل معها. ويشير أيضاً إلى تعاون نظام مبارك مع أميركا في قضايا مكافحة الجماعات والتي أصبحت جزءاً من النظام السياسي حالياً، في إشارة إلى تراجع هذا الجانب من الشراكة المصرية الأميركية. ويناقش أيضاً "سياسة أميركا نحو مصر التي قد تركز بشكل أكبر على احتواء مناطق النزاع المحتملة مثل غزة وسيناء"، وذلك في سياق صعود الرأي العام المصري وأهميته ورفضه لسياسات إسرائيل في غزة، ولم يوضح التقرير ماذا يقصده بسياسة الاحتواء في تلك المنطقة وخاصة سيناء. ويختم التقرير بالقول أن أميركا فقدت مصر كراعي إقليمي رئيس لعلمية السلام الفلسطينية الإسرائيلية، وأن الأردن مرشحة بديلة ولكنها لا تمتلك نفس وزن مصر السياسي^(٢٢).

لم يكن الاهتمام الأكاديمي والإعلامي أقل من الرسمي، فقد عقدت العديد من الندوات والحوارات التي تناقش الثورة المصرية، ومن بين هذه الندوات على سبيل المثال تلك التي نظمها "مركز أتلانتيك كونسيل"، وقيل فيها إن ثورة مصر، ومعها موجات الصحوة العربية، ستكون لها نتائج لاتقل تأثيراً عن انتهاء عدد من الأنظمة الشمولية عام ١٩٨٩ وزوال الاتحاد السوفييتي عام ١٩٩١ ولم تكن جامعة هارفارد بعيدة عن المشهد، فقد عقدت فيها ندوة مهمة شارك فيها المفكر المشهور جوزيف ناي، والدبلوماسي نيكولاس بيرنز، والمفكر ستيفن والت، وكان مما قيل في هذه الندوة، إن هذه بداية لأهم حركة إصلاح في التاريخ الحديث في العالم العربي، وعلينا أن نحل التناقض بين تأييدنا للتغيير، وبين نظرتنا التقليدية لمن يحققون الاستقرار^(٢٣).

وفي نفس السياق قال المفكر الأمريكي المعروف نعوم تشومسكي: "إن نسبة المعارضة الشعبية للولايات المتحدة في مصر تبلغ ٨٠%؛ ولذلك فإن



أمريكا وحلفاءها لا يريدون حكومات تعبّر عن إرادة الشعوب؛ فلو حدث هذا فلن تخسر أمريكا فقط سيطرتها على المنطقة ولكنها ستطرّد منها أيضاً، ويضيف: "مصر وتونس والدول المثيلة لها التي لا تُعدّ مصدراً أساسياً للنفط فتوجد لها خطة يتم تطبيقها نمطياً ولا تحتاج عبقرية لفهمها؛ فإذا كان لديك ديكتاتوراً مفضلاً يواجه مشاكل فقّف بجانبه حتى آخر مدى، ولكن عندما يستحيل الاستمرار في دعمه لأي سبب مثل أن يتوقف الجيش عن دعمه، فقم بإرساله إلى مكان ما، ثم أصدر تصريحات رنانة عن حبك للديمقراطية ثم حاول الإبقاء على النظام القديم ربما بأسماء جديدة، وقد حدث هذا مراراً وتكراراً، حدث مع سيموزا في نيكاراغوا ومع الشاه في إيران ومع ماركوس في الفلبين وديفيليه في هايتي، وزعيم كوريا الجنوبية ومابوتو في الكونغو وتشاوشيسكو مفضل الغرب في رومانيا وسوهارتو في إندونيسيا، إنه أمر نمطي تماماً وهذا بعينه ————— ما يحدث في مصر حالياً". فالولايات المتحدة تعلم أن الثورة المصرية سوف تخرج أنظمة غير ودودة تجاهها إذا ما أُجريت انتخابات شعبية نزيهة؛ لذلك فإن المصلحة العليا للغرب حالياً هي الحفاظ على ديكتاتورية عسكرية من أجل الضغط عليها بتصدير السلاح وبالدعم المالي والمعونات العسكرية، كما كانت تلك هي الحالة مع عدة دول حول العالم الإسلامي من بينها مصر في حقبتَي السادات ومبارك، وباكستان منذ استقلالها حتى حقبة مشرف، وكذلك تركيا قبل الحقبة الإردوغانية؛ وإن تعذر ذلك فيجب خلق ودعم نخب علمانية ليبرالية أكثر تعاطياً مع الغرب. لذلك فإن الخيار الأمريكي الأول هو الإبقاء على الحكم العسكري المصري. أما إذا فشل ذلك الخيار وبعد أن رأينا نتائج الانتخابات المصرية والتي أفرزت فوزاً إسلامياً كاسحاً فإن الولايات المتحدة يمكن أن تسير مع مصر في ثلاثة مسارات: المسار الأول: دعم الحركات الليبرالية ومنظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام الجديدة والتقنيات الفضائية الليبرالية المعادية للإسلاميين، بهدف



تقويض النفوذ الإسلامي السياسي والحد من تأثيره. المسار الثاني: الحوار مع التيارات السياسية الإسلامية ومحاولة الضغط عليها والتوصل إلى حلول وسطية معقولة بقبول مكونات الحضارة الغربية. المسار الثالث: في حالة فشل الخيارين السابقين فإن الولايات المتحدة سوف تلجأ إلى قوتها الصلبة بأن تقوم بإجبار الأنظمة المصرية على السير في الطريق الذي تريده الولايات المتحدة عن طريق التضييق عليها اقتصادياً وعسكرياً بأن يتم منع المعونة العسكرية والتحكم في عملية تصدير السلاح إليها، وكذلك العمل من خلال المنظمات الدولية من أجل تقليص أظافر السياسة المصرية ونفوذها في حقبة ما بعد الثورة. أما المراكز البحثية الأمريكية فقد نشطت من أجل استقصاء آراء المصريين السياسية لمعرفة اتجاهات الرأي العام المصري، وقد نشرت مجلة فورين بوليسي هذا الاستقصاء فور تنحي مبارك، والذي يظهر مدى تمسك المصريين بالإسلام كمصدر وحيد أو المصدر الأساسي للتشريع بنسبة (٨٧,٤%)^(٢٤).

ويبدو أن تلك المراكز الغربية عملت منذ ذلك الوقت على الاستعداد للنجاح الإسلامي المتوقع في الانتخابات، وبدأت الصحافة الغربية والمراكز البحثية تشن حملة ممنهجة للتفريع من فوز الإسلاميين؛ فقد وجهت افتتاحية النيويورك تايمز في الأول من ديسمبر ٢٠١١ ثلاث كلمات بمناسبة الانتخابات المصرية: الأولى للإخوان المسلمين، والثانية للأحزاب المصرية، والثالثة لإدارة أوباما؛ حيث حذرت الإخوان المسلمين من أن المصريين غير مستعدين أن يستبدلوا حاكماً ديمقراطياً علمانياً بحاكم ديمقراطي ديني - وكأن الجريدة تتحدث نيابة عن الشعب المصري - والرسالة الأخرى كانت للأحزاب العلمانية ودعتهم إلى التكتل وأن الوقت ليس وقت التفرق لعدم تشتيت الأصوات؛ لأن النتائج ستكون كارثية. أما فيما يخص الرئيس أوباما فقد ذكرت الجريدة: إنه ينبغي على أوباما توصيل رسائل واضحة لمصر بأن أمريكا مع الحكم المدني وليس مع الدولة الدينية^(٢٥).



وعلى الصعيد نفسه نشرت واشنطن بوست مقالا لـ جاكسون ديل عن الانتخابات المصرية أوضح فيه: إن المصريين لم يصوتوا للديمقراطية، وإن الشعب سيأخذ البلاد إلى طريق غير ديمقراطي^(٢٦)، في حين طالب كل من ستيفن كوك ومارك لينش - في مقال نشر بمجلس العلاقات الخارجية - الإدارة الأمريكية بأن تعيد النظر في سياستها تجاه مصر بالكامل؛ والمطلوب منها هو التخلي عن الحذر في التعامل مع تأييد الديمقراطية في مصر، وأنه لا بد أن تكون أكثر وضوحاً في تعبيرها عن تأييدها للحكومة المدنية. أما في معهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى وهو الذراع البحثي للوبي الإسرائيلي (آيباك) فكتب روبرت ساتلوف صراحة: أن واشنطن لم تمارس دورها المطلوب، وأنها كان يجب أن تمارس مزيداً من الضغوط على المجلس العسكري الحاكم في مصر، وتساءل الكاتب قائلاً: "هل استخدمت الإدارة الأمريكية جميع وسائل النفوذ للضغط على (المجلس الأعلى للقوات المسلحة) لإجراء انتخابات رئاسية قبل الانتخابات التشريعية؟ لماذا صادقت الإدارة الأمريكية علناً على فكرة إجراء الانتخابات وفق موعدها في الثامن والعشرين من تشرين الثاني/ نوفمبر رغم وجود بدائل أخرى؛ مثل وقف التصويت في القاهرة في ضوء أحداث العنف الأخيرة أو إعادة تنظيم الجدول الزمني للانتخابات بشكل كامل لتغيير موعد انتخابات الرئاسة إلى وقت أسبق بكثير، هل تواصلت الإدارة الأمريكية عند أية نقطة في العملية الانتخابية مع النخبين المصريين بطريقة مدروسة وغير مهددة حول التداعيات المحتملة لاختياراتهم"^(٢٧).

وقد تعاطت القنوات الفضائية الأمريكية الشهيرة مثل (سي ان ان) و (فوكس نيوز) مع الحدث بطريقة غير موضوعية فيها مساندة ضمنية للنظام بإظهار الشعب المصري منقسماً على نفسه أو الذهاب إلى قصة النسب على اعتبار أن الملايين التي خرجت إلى الميدان تمثل نسبة بسيطة من الشعب، وكأن كل من لم يخرج مؤيد لمبارك في تحليل ساذج إن لم يكن



مقصود^(٢٨). وبغض النظر عن التباين الحاصل في المواقف فقد ابدى الرأي العام الأمريكي والغربي عموماً احتراماً للثورات العربية^(٢٩).

في ضوء فهم الأهداف والمصالح الأمريكية تجاه مصر، فإن الإدارة الأمريكية تعكف الآن على بحث الوضع المستقبلي في البلاد بعد الثورة، بما يتيح لها المزيد من الوقت لدراسة الأوضاع، ومحاولة استقطاب الأطراف الجديدة التي أفرزتها الثورة، أو حتى توطيد العلاقات مع الأطراف القديمة الموالية لها "الليبراليين والعلمانيين" من أجل احتواء الثورة، وبالتالي ضمان تحقيق مصالحها. وبالنسبة للمؤسسة العسكرية، ستعمل واشنطن على استمرار توطيد علاقاتها بالمؤسسة العسكرية باعتبارها حجر الزاوية في تحقيق الاستقرار في البلاد، ولعل هذا يفسر أسباب عدم مساس واشنطن بالمعونة المقدمة للمؤسسة العسكرية^(٣٠).

رابعاً: الموقف الأمريكي من ثورة ليبيا

انطلقت ثورة شباب ليبيا في السابع عشر من شباط/فبراير ٢٠١١ في بنغازي، وقد كان عدد قليل من المراقبين يتصور أن ليبيا من الممكن أن يحصل فيها ثورة، مع قبضة العقيد القذافي الحديدية والتي تمسك بزمام الحكم منذ أربعين عاماً^(٣١).

بعد خمسة أيام من انطلاق المظاهرات أمر القذافي كتائبه بإطلاق النار على المتظاهرين وتطور الأمر بعد ذلك لاستخدام مرتزقة أجنبي لقمع الحركة الشعبية^(٣٢)، ومنذ الوهلة الأولى كان البيت الأبيض يراقب الأحداث عن كثب فكان الرئيس اوباما يطلع بشكل يومي على التقارير التي ترد من ليبيا، وكان التصريح الأول الصادر عن وزارة الخارجية يبدي قلق الولايات المتحدة من الأحداث وينصح موظفي السفارة الأمريكية بمغادرة ليبيا، كما حث الرعايا الأمريكيين على أرجاء السفر إلى هذا البلد، فضلاً عن إرسال احتجاج إلى حكومة القذافي على الأسلوب المفرط في استخدام القوة^(٣٣).



ومع الأيام الأولى للقتال بين الثوار وكتائب القذافي صدرت أصوات عدة داخل الإدارة الأمريكية تدعوها إلى فرض حظر جوي على القذافي، ومنهم السيناتور جون مكين وجو ليبرمان، وبالمقابل كان هناك أصوات تقلل من أهمية ليبيا الإستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية أمثال ريتشار هاس رئيس مجلس العلاقات الخارجية قائلاً: "ليبيا ليست نقطة حاسمة للسياسة الأمريكية سواء للنفط أو الاستقرار الإقليمي"^(٣٤)، وخلال المناقشات التي دارت في البيت الأبيض حول ليبيا كان المثال العراقي ماثلاً بقوة بين المناقشين، إذ وصف بعض الديمقراطيون حرب العراق بأنها كانت خطأ لا يغتفر في السياسة الخارجية الأمريكية، ويجب عدم تكراره^(٣٥).

وبعد اشتداد القتال بين الثوار وكتائب القذافي ورفض الأخير الدعوات العربية والدولية لوقف العنف، صدر قرار مجلس الأمن رقم ١٩٧٣ في ١٧ من آذار/ مارس لفرض حظر جوي على ليبيا وتولى حلف شمال الأطلسي العمليات العسكرية، وشاركت القوات الجوية الأمريكية بالضربات^(٣٦).

لم يكن التعامل الأمريكي في الحالة الليبية بطيئاً وملكناً كما حصل في حالة مبارك في البداية، عندما صرحت وزيرة خارجية الولايات المتحدة أن نظامه مستقر ولكنه يجب أن يجري إصلاحات، قبل أن ينهار النظام بكامله وتؤيد أمريكا الثورة بصورة مطلقة. أما في الحالة الليبية فكان رد الفعل حاسماً وسريعاً بتدخل عسكري كامل، وبدعم لوجيستي، وبفرض حظر طيران وتوفير السلاح للثوار، وذلك التباين في الرؤى الغربية تجاه الثورات يؤكد لنا أن التحركات الغربية لا تنطلق بناء على مبادئ ولكن بناء على مصلحة تدور وتتغير وتتباين؛ فالمبادئ لا تتجزأ، والمبادئ الغربية واضحة في ما يتعلق بحقوق الإنسان والديمقراطية وحقوق الشعوب في تقرير مصيرها، ولكن المصلحة تتغير وتتباين تبايناً حاداً من بلد إلى آخر؛ وما يفسر ذلك الصعود والهبوط في التعامل مع الثورات العربية؛ فبالرغم من



الشعارات الواضحة للغرب في ما يتعلق بتطبيق الديمقراطية، إلا أن واحداً من أكبر مفكري الغرب وهو نعوم تشومسكي يؤكد على أن الغرب لم يكن يوماً يريد تطبيق الديمقراطية في العالم العربي، فيقول في إحدى الندوات: "الولايات المتحدة ستفعل كل ما في وسعها لمنع ديمقراطية حقيقية في العالم العربي، والسبب واضح للغاية؛ وهو أن الغالبية العظمى من شعوب المنطقة تعتبر الولايات المتحدة مصدراً أساسياً لتهديد مصالحهم، بل إن الغالبية معارضة لسياسات أمريكا الخارجية"^(٣٧).

بعد نجاح الثورة، تعهد الرئيس أوباما بأن تكون بلاده صديقاً جيداً وشريكاً لليبيا الجديدة إذ يعتبر أن الثورة الليبية هي صدى للأصوات المسموعة في المنطقة بكاملها من تونس إلى القاهرة. وقد ناشد باراك أوباما القيادة الجديدة بتفادي الانتقام ودعا إلى عملية انتقالية تجمع كل الأطراف وتؤدي إلى تكوين دولة ديمقراطية في ليبيا. أما عن كيفية المساعدة لمواجهة التحديات الهائلة أمام "ليبيا الجديدة"، فإن للولايات المتحدة مصالح ثنائية واقتصادية مع ليبيا كما لفرنسا وإيطاليا وغيرهما. لكن الملاحظ من خلال سلوك الرئيس أوباما منذ بدء الانتفاضة في ليبيا، أنه لا يريد أن تستأثر الولايات المتحدة وحدها بالقرار السياسي، ومن هنا كان قراره الذي أثار الكثير من الجدل داخل الولايات المتحدة بأن تقوم الأخيرة بقيادة العمليات العسكرية خلال الأسابيع الأولى من الهجمات الجوية لحلف شمال الأطلسي على أن تترك مهمة القيادة في وقت لاحق للحلف وللدول الأوروبية، وبالتالي فإن واشنطن لا تريد أن تتبنى عملية إعادة البناء في ليبيا بمفردها. وأن الرئيس باراك أوباما سوف يلجأ إلى توجه عالمي من خلال الأمم المتحدة أو من خلال آلية أخرى تجمع الولايات المتحدة والدول الأوروبية التي لها مصالح مباشرة وتاريخية مع ليبيا من فرنسا إلى إيطاليا إلى ألمانيا^(٣٨) بعد أن تستقر الأوضاع في هذا البلد.



تختلف ليبيا عن مصر وتونس في أنها تأوي حقولاً نفطية غنية وقريبة من أوروبا والولايات المتحدة؛ فالنفط الليبي يسير في مسارات آمنة في البحر المتوسط كما أن المحيط الإقليمي لا يشهد توترات بعكس نفط الخليج العربي - على سبيل المثال - الذي يمر بمشكلات سياسية بالإضافة إلى المسارات البحرية غير الآمنة في القرن الإفريقي؛ لذا كان الغرب واضحاً منذ بداية الثورة الليبية بدعم الثوار بالسلاح والعتاد ولم يتردد حتى في ظل وجود قوى إسلامية يسيطرون على الثورة الليبية؛ فكان خيار الإطاحة بالقذافي هو الخيار الأول، وهناك صفقة وحيدة يرغب الغرب بعقدها مع ليبيا هي: النفط الليبي مقابل الدعم الغربي لأي حكومة كانت، تخرج من رحم الثورة الليبية^(٣٩). وفيما يخص الشراكة الأمريكية الأوروبية مع ليبيا ما بعد الثورة فعلى الأرجح ستكون على حساب المصالح الروسية الصينية في ليبيا^(٤٠).

خاتمة واستنتاجات

يعد العام ٢٠١١ التاريخ الفاصل بين صمت الجماهير العربية واستكانتها لأوضاع متردية، وبين انتفاضة شبابها لبناء مستقبل أفضل لها وللأجيال التي تليها. وقد سجلت تونس سبق فتار شبابها على زين العابدين بن علي الذي أراد البقاء في الحكم حتى وفاته، ومن ثم جاءت الثورة المصرية والتي من الممكن أن نعتها الأهم وذلك لأن مصر كانت دوماً الملهم للجماهير العربية في كافة المجالات، وكانت ومازالت ثقافتها عابرة للحدود باتجاه الدول العربية، وبالتالي فإن تبدل الأوضاع السياسية في مصر حتماً سيكون له تأثير واضح على باقي الدول العربية، لاسيما وأن الشعب المصري بدا يجني ثمار ثورته بأول رئيس منتخب انتخاباً شعبياً مباشراً ونزيهاً. وفيما يخص الثورة الليبية فقد كان الرد القاسي من العقيد معمر القذافي على الثوار سبباً في تحول الثورة من سلمية إلى مسلحة فضلاً عن أنها جرت تدخلاً دولياً من الممكن أن يكون تأثيره المستقبلي سلباً على الحكومة الليبية



الجديدة أما سوريا فما زالت نتيجة ثورتها لم تحسم بعد إلا أن عجلة التاريخ لا تعود إلى الوراء لذلك فإن نجحت الثورة أم لم تنجح فإن سوريا لن تحكم كما كانت قبل الثورة بالتأكيد، وقد كانت ثورة اليمن مختلفة قليلاً وبخاصة بعد التدخل السعودي الخليجي الذي امن مخرجاً للرئيس السابق علي عبدالله صالح وذلك للتأثير اليمني المباشر على دول الخليج مما دعا الأخيرة إلى التحرك لدرء الأخطار المحتملة من الأوضاع اليمنية الاجتماعية المعقدة. أما أهم الاستنتاجات التي خرج بها البحث فهي:

- 1- اندلعت الثورات العربية لأسباب عدة يأتي في مقدمتها حقوق الإنسان والأوضاع الاقتصادية، إلا أن أهم العوامل التي ساعدت في انطلاق ونجاح هذه الثورات كان عامل تطور وسائل الاتصال والتي جعلت العالم صغيراً وبالتالي استطاع الشباب العربي أن ينظم صفوفه ولم تعد الأنظمة قادرة على استخدام أساليب الإشاعات والتعتيم لإخماد اهواج المعارضة.
- 2- كشفت الثورات العربية أن الوطن العربي مترابط ثقافياً مهماً تم الفصل بين شعوبه لذلك انطلقت الثورات والاحتجاجات في المغرب والشرق العربي وكأن العالم العربي دولة واحدة.
- 3- من الملاحظ أن الدول العربية الغير جمهورية (ملكية أو أميرية) كانت بعيدة عن الثورات لأسباب عدة، فهذه الدول فيها فسحة نسبية من الحرية واحترام حقوق الإنسان، ووفق إحصائيات الفساد كانت دوماً أقل فساداً من الدول العربية الجمهورية.
- 4- جميع المواقف والمؤشرات تعطي انطباعاً بأن الولايات المتحدة كانت من بين المتفاجئين بضخامة الحدث العربي وبالتالي لم تستطع توجيه الأحداث أو حتى التدخل المؤثر فيها، وحتى تدخلها العسكري في ليبيا كان ثانوياً بعد الدول الأوروبية في حلف شمال الأطلسي لكن ذلك لن يستمر طويلاً.



- 5- كشفت الثورات العربية عن نوايا أمريكية غير معلنة، فنجدها كانت تدعو دوماً إلى الديمقراطية ولكن عندما تكون نتائج الديمقراطية غير متوافقة مع مصالحها فهي تحاول أن تعرقل المسيرة الديمقراطية أو توجه الجماهير من خلال الآلة الإعلامية الضخمة التي تملكها، وبخاصة أن الانتخابات الحرة في الدول العربية الشائرة أخذت توصل الأحزاب والتيارات التي تتبنى الشريعة الإسلامية منهجاً لها، وبالتالي أخذت الولايات المتحدة وبعض الأصوات في داخل الدول العربية نفسها تحاول فرض وصايا على حكومات شرعية جاءت وفق مبدأ ارتضاه الجميع.
- 6- من الممكن أن تكون نتائج الثورات العربية إيذاناً بتحويلات نوعية على جميع المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية كافة إذ أن حتى الدول العربية التي لم تشهد ثورة بدأت دوائر صنع القرار فيها تفكر جدياً بالإصلاح وقسم منها بدأ بالإصلاح فعلاً.

Attitude of the USA Towards Arab Revolutions in 2011: Egypt and Libya as an Example

Mr. Mithaq K. Jalud

Lecturer, political strategic Dept.

Regional Studies Center Mawl University

Abstract

The year 2011 was the decisive time between the silence and submission of Arab people toward deteriorating situations and their uprisings to regain their looted rights. Tunisia was the first as its young people revolted against Zein AL-Abdeen Bin Ali who wanted to stay until the day of death. Then, the revolution of Egypt come which may be considered the most important since Egypt was always



the inspirer for Arab people in all fields. As for Libyan uprising, the harsh response by Muwamar AL-Qaddafi was the reason to change the revolution from peaceful to armed one, beside that it was with an international intervention. While, the result of the Syrian revolution is still not definite, but history would not go backwards. The Yemen revolution was a little different, especially after Saudi-Gulf intervention which safed a way out for the former president Ali Abdullah Salih due to the Yemeni direct impact on Gulf states. With regards to the attitude of the USA toward Arab revolution, the American administration interacted with the developments but could not direct them.

الهوامش والمصادر

(١) علي الزبيدي، "قراءة في موقف أمريكا من الثورات العربية"، موقع حزب المحافظين الامناء العراقي:

www.alomnaa.com/topics/article/43

(٢) التقرير الاستراتيجي ٢٠١١-٢٠١٢، تحرير: إبراهيم خليل العلاف وآخرون، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، ص ٧٧.

(٣) ياسر الزعاترة، موقف الغرب والكيان الصهيوني من الثورات العربية، المعرفة وجهات نظر، موقع الجزيرة:

www.aljazeera.net

(4) Mansour Omar El-Kikhia, " Libya on the road democracy a Revolution with Many Heroes and many problems" , ISPI Analysis , No.(115), June2012, p. 5:

Wwww.ispionline.it/it/.../Analysis_115_2012pdf

(٥) الزعاترة، المصدر السابق.



(٦) جواد الحمد أمر، "سياسات أمريكا في المنطقة بعد الربيع العربي وموقع الحركة الإسلامية منها"، موقع مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان:

aljadidah.com/category/studies/page/12

(٧) التقرير الاستراتيجي، المصدر السابق، ص ٢٤١.

(٨) الزيدي، المصدر السابق.

(٩) عبدالله بن ابراهيم العسكر، "موقف أمريكا من الربيع العربي"، صحيفة الرياض، العدد (١٥٩٥٥)، ٢٩ شباط ٢٠١٢.

(١٠) قراءة في تقرير الكونكرس الأمريكي، متاح على الموقع:

<http://altaghiier.com/node/35484>

(١١) الحمد، المصدر السابق.

(١٢) العسكر، المصدر السابق.

(١٣) مجموعة مؤلفين، الربيع العربي إلى أين أفق جديد للتغيير الديمقراطي، ط ١، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت، ٢٠١١)، ص ٨١.

(١٤) المصدر نفسه، ص ٢٤٢.

(١٥) عاطف العمري، "ما وراء موقف أمريكا من ثورة ٢٥ يناير"، صحيفة الوطن القطرية، العدد (٦٠٠٩)، ١٥ شباط ٢٠١٢.

(١٦) بدر حسن شافعي، "الولايات المتحدة والثورة المصرية تحديات الواقع وأفاق المستقبل":

mohasisi.maktoobblog.com/1657407

(17) Jeremy M. Sharp, "Egypt: The January 25 Revolution and Implications for U.S. Foreign Policy", Congressional Research Service, The Library of Congress, U.S. Gov., 11 February 2011, pp. 11-12 .

(١٨) شافعي، المصدر السابق.

(19) Sharp, op. cit., p. 2.

(٢٠) شافعي، المصدر السابق.

(٢١) العمري، المصدر السابق.

(٢٢) قراءة في تقرير الكونكرس، المصدر السابق.

(٢٣) العمري، المصدر السابق.



(٢٤) محمد سليمان الزواوي، "موقف الغرب من الثورات العربية رؤية سياسية، مجلة البيان، العدد (٢٩٤) ٢٠١٢:

www.albayan.co.uk/MGZ1641

(٢٥) صحيفة نيويورك تايمز الأمريكية:

<http://www.nytimes.com/2011/12/02/opinion/egypts-vote.html>

(٢٦) صحيفة الواشنطن بوست الأمريكية:

http://www.washingtonpost.com/opinions/in-egypt-a-revolution-denied/2011/11/28/gIQAHEPj4N_story.html

(٢٧) الزواوي، المصدر السابق.

(٢٨) التقرير الاستراتيجي، المصدر السابق، ص ٢٤٣.

(٢٩) مجموعة مؤلفين، المصدر السابق، ص ٢٤٣.

(٣٠) شافعي، المصدر السابق.

(31) Susanne T. Tempelhof and Manal Omar, " Stakeholders of Libya,s February 17 Revolution", special report, USIP, pp2-5.:

www.usip.org/files/resources/SR%20300.pdf

(32) Varun Vira and Anthony Cordesman, " The Libyan Uprising: An Uncertain Trajectory', ", Center for Strategic and International Studies(CSIS), (Washington,2011), P.10:

- csis.org/files/publication/110620_libya.pdf

(٣٣) التقرير الاستراتيجي، المصدر السابق، ص ٢٤٤.

(34) "Cheat Sheet: Should the U.S. Intervene in Libya" The daily Beast:

www.thedailybeast.com/Cheat-Sheet-Should-the-us

(35) James Traub," The Hard Part: what happens if the Libyan rebels actually win", Foreign Policy 26 June 2012:

www.foreignpolicy.com/articles/...theHard-part

(36) Vira and Cordesman, op. cit. pp. 10-11.

(٣٧) الزواوي، المصدر السابق.



(٣٨) قراءة في موقف واشنطن من التطورات الأخيرة في ليبيا، فرانس ٢٤ ومومنتكاروا الدولية:

www.france24.com/.../20110832-us-barak-obama-willing-to

(٣٩) الزواوي، المصدر السابق.

(40) El-Kikhia, op. cit., p. 5.